

# المخطوط والتنمية

مجلة علمية متخصصة

يصدرها مركز التخطيط الحضري والأقليمي للدراسات العليا - جامعة بغداد

## محتويات العدد

كلمة العدد

- ١- أثر صناعة الزيوت النباتية في تلوث مياه نهر دجلة  
أ.د. حيدر عبد الرزاق كمونة
- ٢- التنمية المكانية: تجربة العرب ومرحلة ما بعد الحصول  
د. كامل كاظم بشير
- ٣- واقع المراكز الصحية في مدينة بغداد  
أم. بدوية محمد نجيب  
المدرس قبل مجيد عباس
- ٤- التخطيط للسكان الحضري  
د. محمد نواف احمد الدلامي
- ٥- معالجة بيئية لمشكلة الملوحة والتصحر  
المدرس محمد جاسم شعبان
- ٦- اختيار العلاقة المكانية بين الهجرة الصيفية والتنمية المكانية  
د. سميرة كاظم التماح
- ٧- تكوين اساليب تصنيع وتسويق الاثاث: مؤشرات في التطوير  
د. ميمر عبد الأمير عبد الحسين

السنة الثانية

العدد الثالث

تشرين ١٩٩٦

الثاني

المراسلات :

مركز التخطيط الحضري والأقليمي  
للدراسات العليا جامعة بغداد  
باب المعظم - بغداد / جمهورية العراق  
ص.ب. ١٤٠٣٣  
مجلة المخطط والتنمية

المخطط والتنمية  
ع(٣)/١٩٦٦

اثر صناعة الزيوت النباتية في تلويث مياه نهر دجلة  
منطقة الدراسة مدينة بغداد

د. حيدر عبد الرزاق كمونة \*  
ايناس عبد المنعم العبيدي \*\*

المقدمة

تلعب الموارد المائية المتمثلة بمياه الأنهار والجداول والآبار دوراً أساسياً في حياة الإنسان اليومية لأهميتها في الاستخدامات البشرية والصناعية والزراعية ، ونتيجة لزيادة استعمالها بسبب زيادة السكان والتطور الزراعي والصناعي الذي يشهده القطر حالياً ، زادت كمية الملوثات التي غالباً ما نجد تربطها إلى الأنهار . وإذا لم تتخذ الإجراءات الخاصة لمعالجة تلك الملوثات ، فإن التلوث البيئي للمياه قد يصل تأثيره إلى درجة تعريض حياة الإنسان إلى الخطر وهلاك الأحياء المائية وتلف المصايد الزراعية .

إن ما تطرحه الفضلات الصناعية في نهر دجلة من شأنها إبدال نوعية مياه النهر إلى درجة أن تجعل الماء غير صالح للاستخدامات الرئيسية ، كما يمكن أن تلحق ضرراً كبيراً في الحياة المائية على طول مجرى النهر جنوب مدينة بغداد ، وإن مثل هذه الحالة تتطلب مسامحة "دقيقاً" وتحليلاً لفهم التأثيرات السلبية لطرح هذه المواد في مياه النهر حتى يتسنى للباحثين إيجاد الحلول الناجمة لتخفيف أو إزالة التلوث في نهر دجلة .

وتعتبر الصناعات الغذائية أحد أهم الصناعات التي تقدمت في العراق كما ونوعاً وذلك لما لهذه الصناعة من أهمية بالغة في حياة المواطنين وكننتيجة لقرارات الدولة في ضمان الأمن الغذائي للفطر وللوطن العربي ككل .

وتعد المياه العامل الأكثر اتصالاً ومنها صناعة (الزيوت النباتية) (موضوع الدراسة) ، ولذلك فإن مشاكل مخلفات (معامل الزيوت) تكمن في لفظها كميات كبيرة من المياه الملوثة المختلفة عن عمليات التصنيع المختلفة والتي تصرف فيما بعد إلى نهر دجلة ، مما يتسبب في تغيير مكونات البيئة المائية والقضاء على كميات كبيرة من الثروة السمكية ... وهكذا فإن أي تغيير كمي أو نوعي في مكونات البيئة الحية وغير الحية لا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل توازنها يعتبر ملوثاً" (١)

\* استاذ في مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا /  
جامعة بغداد  
\*\*مهندسة مساحة ومخططة حضرية

المخطط والتنمية  
ع(٣) / ١٩٩٦

## التنمية المكانية : تجربة الحرب ومرحلة ما بعد الحصار

د. كامل كاظم بشير  
الكناني \*

### المقدمة

أن معظم الدراسات التي تناولت موضوع الحصار قُدمت في تحليلها على معالجة الآثار المترتبة على الحصار سواء كانت قائمة فعلاً أو متوقعة، وذلك بالتركيز على البعدين الزمني والقطاعي والشمالي أي تجاهل البعد الثالث في التنمية ألا وهو البعد المكاني .

أن حالة الحرب التي جابهها القطر، لم تقتصر على قطاع معين أي حين مكاني محدد، فهي شملت جميع الفعاليات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها لم تتترك حين مكاني إلا وتركت آثارها المدمرة عليه .

لذا، فإن أي دراسة تحاول الاستفادة من تجربة الحرب والحصار لاستشراف آفاق التطور المستقبلي للاقتصاد العراقي، يجب أن تأخذ هذه الحقيقة بنظر الاعتبار، لذا فإن هدف البحث هو تحديد ملامح التنمية المكانية لمرحلة ما بعد الحصار في إطار استراتيجيية التنمية لمرحلة القادمة . وقد استندت منهجية البحث على التحليل الاستقرائي في دراسة آثار الحرب والحصار بالبادء المكانية (١) .

أولاً : التخطيط الإقليمي وظروف الحرب

أن التركيز على التخطيط القطاعي وعدم مراعاة البعد المكاني في تخطيط التنمية في العراق، جعل أغلب الاستثمارات والسكان تتركز في عدد قليل من المدن المحدودة : بغداد بالدرجة الأولى ثم مدينتي البصرة والموصل، في حين تبقى أغلب المناطق الأخرى تعاني من مظاهر التخلف في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية . أن مثل هذه التناحية في التنمية المكانية تتكسر وتتغير بمرور الزمن بسبب تراكم الإمكانيات في هذه المناطق مما يجعلها أقطاب دائمية لمختلف أنواع الأنشطة والاستثمارات بفعل ما تتميز به من الوفورات الخارجية واقتصاديات الموقع، وبالمقابل تزداد المناطق الأخرى وطهرتها الريفية تخلفاً، بالرغم من توفر الإمكانيات في الموارد المتاحة في تلك المناطق .

وبذلك برزت حاجة إلى وضع استراتيجيات للتعامل مع مشكلات التباين في مستويات التنمية المكانية، وخاصة في خطط التنمية القومية ٧٠-٧٤ / ١٩٧٥ أو ٧٦-١٩٨٠ وبالرغم من النتائج الإيجابية التي تحققت في الموازنة المكانية للاستثمار بين مناطق القصر وتقليل التفاوت التنموي بينها، غير أن ظروف الحرب والحصار أقررت ما يلي:-

١. أن أهوال البعد المكاني في عمليات التنمية، استحوذت طويلاً، والتركيز على البعد القطاعي، قد أهمل التنموية في

\*استاذ مساعد / مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا  
جامعة بغداد .

واقع المراكز الصحية في مدينة بغداد

١١١

بديعه محمد نجيب صالح \*  
أقبال مجيد عباس \*\*

المقدمة

لقد تبنت وزارة الصحة استراتيجية الصحة للجميع بحلول عام (٢٠٠٠) حيث شرعت الدولة قانون الصحة العامة المرقم ٨٩ لسنة ١٩٨١ وقانون وزارة الصحة المرقم ١٠ لعام ١٩٨٣ والذي تم بموجبه اعتماد هيكل تنظيمي بحيث يؤمن تكامل وتنسيق الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية (١). والتحقق هذه الأهداف اتبعت وزارة الصحة أسلوب الرعاية الصحية الأولية لإيصال الخدمات للمواطنين ومن خلال شبكة من المراكز الصحية الرئيسية والفرعية والمستشفيات في الإقضية والمستشفيات العامة والتفصيرية في مراكز المحافظات في القطر.

الأسس المعتمدة في توزيع الوحدات الصحية

أصدرت وزارة الصحة تعميم إلى جميع دوائر الصحة التابعة لها تبين فيها ضوابط وسياسات فتح الوحدات والمراكز الصحية (٢) وبعض المؤشرات التي أكدت عليها الوزارة وهي مايلي :-

١. وجود تعداد سكاني لا يقل عن (٥٠٠٠) نسمة مع مراعاة خصوصية بعض المناطق ( الجبلية ، الأوار ، المناطق السودبية المنوولة جغرافيا" بحيث يمكن أن يفتح المركز الصحي بأقل من (٥٠٠٠) نسمة .

٢. توفير الكوادر وبالحدا الأدنى ( طبيب ، ف.طبي ، ف.صيدلاني، ممرضة ومضمد) والمستلزمات اللازمة لعمل المركز الصحي المقترح. تكون المراكز الصحية على نوعين :-

١. مركز صحي رئيسي يفترض أن يقدم خدمات إلى حوالي (٤٠٠٠٠) نسمة في المدينة في حين يقدم خدمات إلى (٢٠٠٠٠) نسمة في الريف غالباً" يقع هذا المركز في مركز التمامية.

٢. المركز الصحي الفرعي ويقدم حوالي (٥٠٠٠) نسمة وغالباً" ما يقع هذا المركز في القرية (٣).

تقدم المراكز الصحية خدمات شاملة من المواطنين والتي تشمل الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والتشخيصية والتحصين ضد الأمراض المعدية الرئيسية ولأجل تنفيذ هذه المهمات يفترض وجود فريق صحي (٤). ومن ضمن الكوادر الأساسية في مثل هذا الفريق

\*استاذ مساعد / كلية التمريض - جامعة بغداد  
\*\*مدرس / كلية التمريض - جامعة بغداد

التخطيط للإسكان الحضري بين مبدئي العزل والتداخل السكاني وعلى  
أساس وحدة الجيرة (١)

د. محمد دلف أحمد الدليمي

المقدمة :

ان الجيرة في المجتمع الحضري (URBAN Neighborhood) تشكل وحدة اساسية في الحياة الحضرية ،ومجتمع الجيرة فظلاً عن كونه وحدة فيزيقية فهو إطار اجتماعي فعال في تشكيل العلاقات الاجتماعية المضربة إذ ان السلوك الانساني يوتر ويتأثر الى حد ما بالبيئة المحيطة به .

ان الاسس والاقتصادية التي قامت عليها البيئة التركيبية للسكان في الاحياء السكنية الحديثة قد ادت الى نوع من التمايز الطبقي احياناً في المناطق المختلفة للمدينة مما قلل من التكامل والتكافل الاجتماعي الذي اتسمت به المحلات السكنية التقليدية في الوقت نفسه يمكن القول ان الاحياء السكنية الحديثة قد عملت على انصهار طبقات المجتمع مع بعضها مقابل الاساس الاجتماعي المشاطري الذي كان سائداً في المحلات القديمة ومن الملاحظ بان هناك اتجاهين في التخطيط للاحياء السكنية الحديثة الاتجاه الاول يعتمد مبدأ العزل (Segregation) للسكان حسب المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي او الوظيفي أما المبدأ الثاني فهو التداخل أو الخلط السكاني الذي يعتمد على أساس التفاعل الاجتماعي (Integration) وهنا تختلف وجهات النظر في أهمية كل منها في تحقيق روابط الجيرة والتماسك الاجتماعي وتكاملها مع الاساس الوظيفي والاقتصادي الذي قامت عليه الحياة المعاصرة إضافة الى خلق بيئة سكنية تنسجم مع التطورات الحضارية للبلد وهذا ما سيكون موضوع بحثنا إذ أننا سنحاول مناقشة الجوانب النظرية والتطبيقية للاحياء السكنية التقليدية والحديثة بأشكالها المتعددة وسيتمدد الجانب التطبيقي للبحث على تحليل نتائج المسح الميداني الذي شمل ثلاثة مناطق سكنية في مدينة الرمادي وهي:

حي المعلمين الذي يتمثل فيه مبدأ العزل على الاساس الوظيفي للسكان تم حي التاميم الذي يتمثل مبدأ الخلط السكاني ومحلاتي السريزية والقطانة التي تعطي مثالا " لوحة الجيرة ومن اجنبيل التوصل الى نتائج علمية دقيقة فقد اعتمدت استمارة احصائية وزعت على عينة عشوائية شملت ٢١٠ عائلة من الثلاثة مناطق المذكورة وبمعدل ٧٠ استمارة لكل منطقة تضمنت الاستمارة على اسئلة تتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والصراعية. نأمل من هذه الدراسة ان تكون بداية جادة في مجال التخطيط للإسكان الحضري من اجل خلق بيئة حضرية تنسجم مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمدن السربية .

\* استاذ مساعد / قسم الجغرافيا - كلية التربية للبنات / جامعة الانبار



اختبار العلاقة المكانية بين الهجرة الصافية  
والتنمية الصناعية في العراق

د. سميرة كاظم الشماع \*

١- المقدمة

ان الانسان هو هدف التنمية ووسيلتها في آن واحد ، وعلى هـذا الاساس يمكن ان ينظر الى التنمية الاقليمية من زاويتين ، الاولى خلق فرص الاستقرار السكاني ، والثانية ان الاستقرار السكاني امر في غاية الاهمية لعملية التنمية ، اذ لا يمكن ان تحدث عملية التنمية دون ان يكون هناك حد ادنى من الاستقرار ، لان الانسان هو العنصر الايجابي الوحيد من بين عناصر العملية الانتاجية والذي بدون تنركه في استخدام هذه العناصر لا يمكن ان تتم هذه العملية . لذا فهـ المناطق التي تتعرض للهجرة الخارجة بدرجة كبيرة تعد خطرا " كبيرا " على خطط التنمية الاقليمية لكون عملية الهجرة عملية انتقائية (SELECTIVE) فالمهاجرون عادة يكونون من الشباب ومن المتعلمين ومن ذوي الاختصاص .

ويرى (HIRCHMAN) بهذا الخصوص ان النتائج الناجمة عن فقدان الفئة من العمالة المتخصصة والمتعلمة من اقاليم الطرد تفوق الفوائد المتحققة من العمل في اقاليم الجذب ، بسبب الركود الاقتصادي الذي يحصل في اقاليم الطرد مقابل التوسع الاقتصادي الذي يظهر في اقاليم الجذب ، ولهذا ماله من تأثيرات سلبية على الاقاليم الطاردة وانما على القطر بأكمله . (١)

من هذا المنطلق تتخذ الدول من السياسة المكانية للاستثمار الصناعي اداة لتقليل التباين الاقليمي نظرا " للدور الذي يلعبه هذا الاستثمار في عملية التنمية وفي استقرار السكان للاقاليم الاقل تطورا " ويرى (RICHARDSON) في هذا المجال ان الاهداف المتحققة من استراتيجيات نقل الاستثمارات الى الاقاليم المستهدفة للتنمية هو خلق فرص العمل وتنقل الهجرة وتشغيل العمال غير الراغبين للانتقال الى مناطق اخرى (٢) ، وعلى هذا الاساس خصصت الحكومة الايطالية نسبة عالية من الاستثمارات نحو القطاع الصناعي في منطقة الجنوب بلغت على سبيل المثال عام ١٩٦٧ ٦٥% من اجمالي الاستثمارات المخصصة للمنطقة ، وذلك بهدف رفع مستوى دخل الفرد وتقليل الهجرة من الجنوب نحو الشمال المتطور صناعيا " (٣) . كما قامت المملكة المتحدة بعدد من الاجراءات الخاصة والعامـة بهدف تشجيع استثمارات النشاط الصناعي الخاص في المناطق المستهدفة للتنمية التي تعاني من ارتفاع نسبة البطالة والهجرة وذلك من خلال تقديم المنح والقروض المالية وتوفير السماحات الضريبية وتهيئة خدمات البنى الارتكازية . (٤)

\* استاذة مساعدة / كلية التربية للبنات جامعة بغداد

المخطط والتنمية  
ع (٣) ١٩٩٦

تطوير أساليب تصنيع وتسويق اللبن في العراق  
مؤشرات في التحليل المكاني

د. سمير عبد الأمير عبد الحسين

المقدمة

يعتبر الحليب من المواد الأساسية التي تدخل في جملعة من المواد الغذائية الأساسية وتستخلص منه مجموعة من المنتجات التي تتسم بكونها من الأنماط الغذائية السائدة والمرغوبة من قبل شرائح المجتمع لكونها غذاء كاملاً لكل الفئات باعتباره مصدراً مهماً للبروتين والفيتامينات والسعرات. وإن اللبن ومنتجاتها تعتبر من المواد الأساسية في كثير من الصناعات الغذائية ولا سيما المعجنات والبسكويت التي يتصاعد الطلب عليها مع التطور الاقتصادي والاجتماعي.

وقد اهتمت الدول والمنظمات الصحية بهذه الصناعة لما لها من دور مهم في تغذية مجتمعاتها وحمايتها من الأمراض ولا سيما الأطفال والفاملين في معظم الصناعات لما لذلك من اثر في تنمية القابلية البدنية والعقلية للأطفال وصحة العمال وكفاءة انتاجهم. إلا ان هذه الصناعة لا يقتصر دورها على هذه المهمة فقط بل يتعداه الى مهام اخرى من أبرزها تحقيق التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي. واستناداً الى ذلك فقد تم تحليل واقع الصناعة الحيوانية المدرة للحليب واثرها في تطور انتاج الحليب الخام ومدى كفايته لمستوى الطلب عليه ومدى درجة الاعتماد على الحليب المستورد. وقد انتهت الدراسة الى تحليل اثر القطاع الاستيراد للمواد والمستلزمات اللازمة لانتاج ورعاية الحيوانات المدرة للحليب في انتاج الحليب الخام من جانب، أما الجانب الآخر فتناولت الدراسة تحليل اسهام الحليب المجفف في المروض الكلي للحليب ومدى تأثير الحصار الاقتصادي في هذا المصدر وبالتالي اثر ذلك في حصة الفرد.

ولما كانت صناعة اللبن في القطر تقوده المنشأة العامة للبنان اذ ان النشاط الخاص دوره محدود في صناعة اللبن الحديثة ويعتمد على الانتاج الضري. كما ست لتحليل النشاط التسويقي والانتاجي وتقويم المنافذ التوزيعية لهذه المنشأة من خلال المصادر الاتية:

- تطور الانتاج الاجمالي للحليب.
- صناعة اللبن الحديثة في العراق.
- تطور عرض الحليب الخام.
- تطور نشاط المنشأة العامة للبنان التسويقي والانتاجي.
- تقويم المنافذ والسياسات التوزيعية للبنان.
- الاستنتاجات والتوصيات.

\* كلية المنصور الجامعه / قسم الإدارة الصناعية